مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية/المجلد الثامن-العدد الأول (يونيو2024م)[001-017]
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN : 2588-1728 / P-ISSN : 2602-7518
http://eddakhira.univ-ghardaia.dz

شبهات المدرسة العصرانية العربية حول تاريخ القرآن الكريم
تأخر الإجماع على نص المصحف أنموذجا

The allegations of the Arab modernist school about the history of the Holy Quran
The delay of the consensus on the text of Mushaf

د. فاطمة ازحيمي

Dr.Fatima Azhimi

جامعة محمد الأول بوجدة (المغرب)،

Fatima.azhimi18@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/30 **تاريخ القبول: 2024/04/21**

ملخص

تهدف الدراسة إلى التوقف عند أحد أهم الشبهات الموجهة لتاريخ القرآن، وهو ما تروج له بعض الدراسات العصرانية بأن الإجماع على المصحف لم يحصل في عهد الخليفة عثمان ا حين جمع القرآن، وقد ظهر بعد البحث أن هناك فترتين زمنيتين يقال بحدوث الإجماع فيهما، الأولى هي فترة ولاية مروان بن الحكم، والثانية هي القرن العاشر الميلادي/ الرابع الهجري، ويقوم البحث بناء على ذلك على مبحثين؛ المبحث الأول خاص بفترة ولاية مروان ابن الحكم، والمبحث خاص بالقرن الرابع الهجري، إضافة إلى مقدمة البحث وخاتمته. فما حقيقة تأخر الإجماع على نص المصحف؟ وما الأحداث التاريخية الحاصلة في هذه الفترات الزمنية التي يدعى حصول الإجماع فيها؟ وإلى أي حد تصمد حجج القائلين بتأخر الإجماع أمام السردية السنية في تاريخ القرآن؟ وسيتوسل البحث بمنهج مركب من الوصف والتحليل والنقد. ويخلص البحث بعد مناقشة الطرح العصراني إلى بطلان دعوى تأخر الإجماع على نص المصحف وأنها دعاوى قائمة على تأويلات تعسفية لأحداث جانبية في التاريخ الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: تاريخ القرآن؛ المصحف؛ الإجماع.

Abstract

The study aims to refute one of the false allegations against the history of the Holy Quran ; which is the delay of the consensus on the text of Mushaf. Some of modernist researches tried to prove that the consensus on the text of Mushaf was after the Othmanic collection of the Quran, and they mentioned two periods ; the first is the period of the reign of Marouan Ibnu

Alhakam ; the second period is the tenth century ADL / The forth century AH, when the consensus occurred between Shiaa and Sunah on the text of Mushaf. The study purports to demonstrate the invalidity of the saying of the delay of the consensus on the text of Mushaf, and its motivations. Morover the study aims to analyze the fact of the historical events that happened in the aforementioned periods, which become an evidence of the delay of the consensus on the text of Mushaf.

Keywords: The history of the Quran, The consensus, the text of Quran (Mushaf).

مقدمة:

اهتم الباحثون المعاصرون بالقرآن الكريم اهتماما ملحوظا، فحاولوا أن يدرسوه من مختلف جوانبه سواء المضمونية أوالشكلية أوالتاريخية، وقد حظي الجانب المتعلق بتاريخ القرآن وقصة تشكله بعناية بالغة، وقد كانت المدرسة الاستشراقية من أبرز من اهتم بدراسة القرآن، وقد أنتجت ولا زالت دراسات شتى متعلقة بالقرآن وتاريخه. هذا واهتم العصرانيون[1] العرب بالقرآن الكريم، وحاولوا أن يتمموا أبحاث المستشرقين ويبنوا عليها. وقد عبر أحد أقطاب المدرسة العصرانية العربية عن هذا التكامل المعرفي بين القطبين بقوله: «إنه منظور ابستمولوجي يتجاوز منظور الاستشراق الكلاسيكي بعد أن يهضم أفضل ما فيه». [2] فتكاثفت بذلك الجهود من أجل رفع القداسة عن نص القرآن لتفرز عددا من الشبه والمطاعن.

أهداف البحث:

1 أطلق الدارسون مسميات عديدة على الدراسات والدارسين العرب الذين تأثروا بالمناهج الغربية في دراسة الإسلام، وذلك من قبيل العلمانيين والحداثيين والتنويريين والعصرانيين، وسميت دراساتهم بالدراسات الجديدة أو الحداثية أو المعاصرة. غير أننا اخترنا في هذا البحث مسمى العصرانيين، كونه يجمع بين مسألتين مهمتين: أولهما الانتماء الزمني لهذا العصر، والثاني الإشارة إلى التأثر بالفلسفات الغربية، ومحاولة إعادة تأويل المسائل الشرعية على ضوء المناهج الغربية. وعليه فليست كل قراءة معاصرة داخلة في هذا التحديد، ولكن المقصود ما كان معاصرا، ومتأثرا بالمناهج الغربية. انظر في هذا: الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص 15. والزنيدي، العصرانية في حياتنا الاجتماعية، ص 9 و 25.24. والناصري، القراءة الحداثية للنص القرآني: ص 12 وما بعدها.

2 أركون، قضايا في نقد العقل الديني، ص 186.

يهدف البحث إلى الكشف عن حقيقة الأقوال التي جاءت بها بعض الدراسات العصرانية بشأن نص المصحف، والتعريف بحقيقة الأحداث التاريخية التي جعلت مستندا للقول بتأخر الإجماع على نص المصحف.

إشكالية البحث:

تروج عدد من الدراسات العصرانية لفكرة مفادها أن تمام جمع القرآن كان في مرحلة زمنية متأخرة عن جمع عثمان، والمطالع للدراسات العصرانية يجد أن هناك إشارة إلى فترتين زمنيتين يُزعم أن المتن القرآني لم يتم إلا فيهما، الأولى هي فترة ولاية مروان بن الحكم على المدينة، والثانية هي القرن العاشر والحادي عشر ميلادي/ القرن الرابع الهجري، فما حقيقة تأخر الإجماع على نص المصحف؟ وما الأحداث التاريخية الحاصلة في هذه الفترات الزمنية التي يدعى حصول الإجماع فيها؟ وإلى أي حد تصمد حجج القائلين بتأخر الإجماع أمام المتعارف عليه في تاريخ القرآن؟

المنهج المعتمد:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج مركب من الوصف والتحليل والنقد، ويحضر الوصف في البحث كله ومن ذلك وصف شبهة تأخر الإجماع، ووصف الأحداث التاريخية الحاصلة في الفترتين محل البحث، أما التحليل فقد اعتمدنا عليه في تفكيك عناصر شبهة تأخر الإجماع وبيان حقيقتها ومستنداتها، أما النقد فيحضر في محاولة البحث نقض مقولة تأخر الإجماع من خلال بيان ضعف المستندات التاريخية للقائلين بتأخر الإجماع على نص المصحف.

خطة البحث:

ينتظم البحث في مقدمة عامة تضم العناصر الأكاديمية المتعارف عليها، ومبحثين، خصص الأول لدراسة دعوى الإجماع على نص المصحف في ولاية مروان ابن الحكم. وخصص الثاني لدراسة دعوى الإجماع على نص المصحف في القرن الرابع الهجري. ثم خاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات التي خرج بها البحث.

المبحث الأول: دعوى الإجماع على نص المصحف في ولاية مروان ابن الحكم

تعتبر فترة ولاية مروان بن الحكم (ت65ه) من الفترات الزمنية التي يدعى فيها حصول الإجماع على نص المصحف، ومرد التمسك بهذه الفترة ما تناقلته الأخبار من « أن مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب منها القرآن، فتأبى حفصة أن تعطيه إياها قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلن إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشققت، فقال مروان: «إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول إنه قد كان شيء منها لم يكتب».»[1]

وممن اشتهر بهذا الرأي عبد المجيد الشرفي،[2] ونائلة السليني،[3] وبناء على هذا الحدث تنظر نائلة السليني إلى مراحل جمع القرآن نظرة مغايرة، وهي النظرة التي عبرت عنها بكونها إجماعا للعلماء فتقول: «يُجمع العلماء على بيانها [أي: بيان مراحل جمع القرآن] ابتداء من عهد أبي بكر عندما استحر القتل بالقراء في اليمامة وعندما نهض كل صحابي يستشهد بالنص لإرساء شرعية لفهمه ومقالة لتكفير غيره، وكذلك الأمر في غزوة أهل الشام بفرج أرمينية على عهد عثمان، وظل المسلمون يلتجئون إلى سبيل الذاكرة في طلب النص. ولم يكتمل المصحف نصا رسميا أوحد إلا بعد وفاة حفصة حين عزم مروان بن الحكم على إحراق صحفها»،[4] فهل هذه هي المراحل التي مر بها جمع القرآن حقا؟ وهل أجمع العلماء عليها؟ ثم ما حقيقة ما فعل مروان بن الحكم بالمصحف الذي كان عند حفصة؟

---

1 ابن أبي داود، المصاحف، ص 211_212.

2 الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 50.

3 السليني، تاريخية التفسير القرآني، ص 13.

4 السليني، تاريخية التفسير القرآني، ص 13.

وبالنظر في هذا التصور الذي يتبناه عدد من العصرانيين بخصوص تمام المتن القرآني في مرحلة متأخرة عن الجمع العثماني يتضح مخالفته للمشهور في الرواية السنية لقصة جمع القرآن، إذ إن المتن القرآني كان مجموعا بشكل كامل في مراحل الجمع الثلاث، فقد توفي رسول الله ﷺ والقرآن مجموع في صدور الصحابة، ومجموعا كذلك في السطور في أدوات متفرقة كما هو معروف، ثم في عهد أبي بكر ا ازداد هذا الجمع ائتلافا فجمع القرآن كله في صحف، وبقيت محفوظة عند خليفة المسلمين، ثم عند عمر ا من بعده، وعند حفصة ب من بعدهما. وفي المرحلة الثالثة؛ أي عهد عثمان ا تم استنساخ المجموع في عهد أبي بكر، ووزعت المصاحف في الأمصار.

فيكون بذلك ادعاء كون تمام المتن القرآني قد حصل في ولاية مروان بن الحكم، استنادا إلى حادثة إحراق الصحف التي كانت عند أم المؤمنين حفصة ب ، دعوى باطلة، وبيان ذلك من وجوه:

أولا: إن جمع القرآن في عهد الخليفة عثمان ا هو في جوهره استنساخ للصحف المجموعة في عهد أبي بكر ا ، ولا أدل على ذلك من الحديث الصحيح المشهور في هذا الباب، فقد جاء فيه :« فأرسل عثمان إلى حفصة: «أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك»، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف »، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم» ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق»[1]، فهذا النص بيان لطبيعة العمل الذي قام به عثمان واللجنة المكلفة بالجمع.[2]

الثاني: إن الذي منع عثمان من إحراق الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر خلافا لعملية إحراقه للمصاحف الشخصية للصحابة كون المجموع في عهده هو نفسه

1 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رح 4987، 6/ 184.
2 الطيار، المحرر في علوم القرآن، ص159.

المجموع في عهد أبي بكر، ويقول ابن كثير في فضائله بشأن هذا الأمر:« الربعة هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة –رضى الله عنها، فلمَّا جمعها عثمان –رضى الله عنه– في المصحف ردَّهَا إليها، ولم يحرقها في جملة ما حرقه مما سواها؛ لأنها هي بعينها التي كتبه، وإنما رتَّبَه، ثم أنه كان قد عاهدها على أن يردها إليها، فما زالت عندها حتى ماتت؛ ثم أخذها مروان بن الحكم فحرقها، وتأوَّل في ذلك ما تأوَّل عثمان».[1]

الثالث: إحراق المصاحف الشخصية للصحابة كان بسبب احتوائها على زيادات قد تكون تفسيرية، أو زيادة منسوخ التلاوة، أو لنقصانها، ويقول الباقلاني في هذا الصدد «عثمان خالف الصحابة في مصاحفهم، لكنهم لم يخالفوه في مصحفه، وذلك لاحتمال احتواء مصاحف الصحابة المنسوخ والتأويل وما لم يتيقن نقله عن النبي».[2] وهذا كلام مهم على إيجازه، يبين لنا حقيقة الخلاف الحاصل بين مصاحف الصحابة ومصحف عثمان، فالثابت في مصحف عثمان من السور والآيات ليس أمرا مبتدعا لا يعرف عنه بقية الصحابة، فهم متفقون مع المسطور في مصحف عثمان، والدليل أنه لا نجد رواية سنية تطعن في هذا المصحف من حيث أن فيه زيادة ليست عند أحدهم، فهم من هذا الجانب متفقون كل الاتفاق مع ما في هذه المصاحف.

وبالمقابل فإن عثمان خالف الصحابة في مصاحفهم لأنها مصاحف شخصية، والملك الشخصي للشيء يجوز فيه ما لا يجوز في ما هو للعامة، وقد لخص ابن عقيل عددا من الفروق الكامنة بين مصحف عثمان وغيره من مصاحف الصحابة فقال:« وأخذه لجميع المصاحف التي كان فيها تقديم وتأخير، وتَأويل وتفسير، وتبديل وتغيير، إِلى غيرِ ذلك من التخليط والتحريف، على قدْر حفظ كاتبه، وتَحريقِ ذلك، وموافقة الكل له على ذلك»،[3] وهذه الفروق التي ذكرها ابن عقيل بين مصحف عثمان ومصاحف الصحابة فروق تدعمها بعض الروايات التي جاءت في توصيف بعض مصاحف الصحابة.

---

1 ابن كثير، فضائل القرآن، ص 85.

2 الباقلاني، نكت الانتصار، 383. والآمدي، أبكار الأفكار، 5/ 279.

3 ابن عقيل، الواضح في أصول الفقه، 5/ 320.

وهذا الأمر لم يكن في الصحف المجموعة في عهد أبي بكر، فسقط بذلك الداعي إلى حرقها في عهد عثمان.

هذا ويجب أن نستحضر عددا من المعاني حين الحديث عن المصاحف الشخصية للصحابة قبل توحيد عثمان ا لها؛ أولها أن إطلاق لفظ المصحف لا يعني أن صاحبه يمتلك مصحفا كاملا، بل الأمر لا يعدو أن يكون صحفا لعدد من السور أو الآيات، سواء ما كتبه أصحابها في عهد الرسول ﷺ، أو ما كتب في مرحلة ما قبل الجمع العثماني خصوصا مع إملاء الصحابة للقرآن في الحواضر التي كانوا بها.[1] أما المصاحف الكاملة فأشهر من ينسب إليه مصحف كامل هما عبد الله ابن مسعود وأبي بن كعب،[2] وعليه فلا يجب أن تتضخم صورة المصاحف في الأذهان حين الحديث عن إحراق عثمان للمصاحف، ولكن يؤخذ الأمر على أن معظمها صحف متفرقة لأجزاء من القرآن. ثانيها: استواء جميع الصحف أو المصاحف في قرار الإحراق[3] لا يعني أنها كلها

---

1 مثال الصحف المكتوبة لأجزاء من القرآن في عهد النبي ﷺ الصحيفة التي وجدها عمر مع أخته فاطمة في قصة إسلامه: انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: 267/3. ومما يروى في المصاحف الكاملة إلى جانب مصاحف الصحابة المشهورين ما روي عن أبي الأسود، أن عمر بن الخطاب، وجد مع رجل مصحفا قد كتبه بقلم دقيق، فقال: "ما هذا؟ "قال: "القرآن كله "فكره ذلك، وضربه، وقال: "عظموا كتاب الله." قال: "وكان عمر إذا رأى مصحفا عظيما سر به" فضائل القرآن، ص 398. وعن إملاء الصحابة للقرآن في الحواضر التي كانوا بها انظر: ابن أبي داود، المصاحف: ص 511 و 599.

2 انظر: ابن النديم، الفهرست، ص 44. وشاهين، تاريخ القرآن، ص 160.159.

3 لا يعني هذا الكلام أن المصاحف أحرقت كلها، بل هناك من المرويات ما يدل على بقاء بعضها، كمصحف ابن مسعود، وتوجد ثلاث روايات عن مصحف أبي ابن كعب، واحدة تقول بان عثمان صادره مع بقية المصاحف، وأخرى تقول إنه كان عند أنس ابن مالك ورئي فيه دعاء القنوت، وثالثة تقول إنه مصحف مشابه لمصحف الجماعة. وعموما فإن قصدنا من الكلام أعلاه أن عثمان حين أمر بالتحريق أو التخريق فإنه لم يستثن مصحفا عن آخر من حيث الأمر أما من حيث التحقق فهذا أمر آخر. انظر في بقاء مصحف ابن مسعود وأبي ابن كعب، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي:170/2. وابن النديم، الفهرست، ص 44. والباقلاني، الانتصار، ص 277. وفي مصادرة مصحف أُبي: فضائل القرآن، ص 285. والباقلاني، الانتصار، ص 270.

في نفس المرتبة من حيث الوثوق والضبط، فإن بعض المصاحف أو الصحف أوثق من بعض، وعدد منها يتساوى مع مصحف عثمان من حيث الموثوقية والنقل من في الرسولﷺ، ويقول الآمدي عن مصاحف الصحابة المشهورة: «المصاحف المشهورة في زمن الصحابة، كلها كانت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، على اختلاف حروفها وكلها كانت مقروءة على النبي ﷺ ومعروضة عليه، وحيث اتفقت الصحابة على مصحف عثمان دون غيره، لم يكن لأن ما عداه ليس قرآنا متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل لأنه آخر ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم وكان يصلي به إلى أن قبض».[1]

الرابع: إذا تقرر ما سبق، علم أن قرار مروان ابن الحكم في إحراق الصحف التي كانت بحوزة السيدة حفصة كان بدافع الحرص على معتقد الناس في المصاحف العثمانية، لذلك قال:« إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول إنه قد كان شيء منها لم يكتب»،[2] وكلام مروان ابن الحكم كلام يقبله العقل ويؤيده النظر، ذلك أن بقاء الصحف بذلك الوسم؛ أي أنها مجموع أبي بكر للقرآن، قد يولد في نفوس البعض شيئا من الريبة والظن أن في هذه الصحف ما يخالف المنسوخ في عهد عثمان، ولا سبيل لسد هذا المنفذ سوى إحراقها خصوصا أن ما فيها قد نسخ، بل وعُمم في الأمصار الإسلامية.

المبحث الثاني: دعوى الإجماع على نص المصحف في القرن الرابع الهجري

يعتبر القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي/الرابع الهجري، محطة مفصلية في تاريخ القرآن عند بعض العصرانيين. فيزعم بحصول الإجماع على صحة المصحف في هذا التاريخ، وبفعل هذا الإجماع «أغلق نهائيا ذلك الاختلاف الناشب بين الشيعة والسنة حول نص المصحف».[3]

---

1 الآمدي، أبكار الأفكار: 119/4.

2 ابن أبي داود، المصاحف، ص 211_212.

3 أركون، قراءات في القرآن، ص 21.

ولا بأس من أن نستحضر هنا مقاطع من كلام أصحاب هذه الدعوى لنتبين حقيقة الذي جرى في هذا التاريخ، يقول محمد أركون: «من الناحية الألسنية أو اللغوية يمكن القول بأن القرآن عبارة عن مدونة منتهية ومفتوحة من العبارات أو المنطوقات المكتوبة باللغة العربية. وهو مدونة لا يمكن أن نصل إليها إلا عن طريق النص الذي ثبت حرفيا أو كتابيا بعد القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. إن كلية النص المثبت على هذا النحو كانت قد عوملت بصفتها كتابا واحدا أو عملا متكاملا»،[1] فأركون هنا يشير إلى أن المصحف لم يثبت بشكله النهائي إلا في القرن الرابع الهجري، مما يعني أن ما يروج عندنا من أن آخر جمع للقرآن هو الذي حصل في عهد الخليفة عثمان اغير صحيح، ويوضح هذا الأمر بجلاء مترجم كلام أركون هاشم صالح في تعليقه إذ يقول: «القرآن لم يثبت كليا أو نهائيا في عهد عثمان على عكس ما نظن، وإنما ظل الصراع حوله محتدما حتى القرن الرابع الهجري حين أغلق نهائيا باتفاق ضمني بين السنة والشيعة. وذلك لأن استمرارية الصراع كانت ستضر بكلا الطرفين. بعدئذ أصبح معتبرا كنص نهائي لا يمكن أن نضيف إليه أي شيء أو نحذف منه أي شيء. وأصبحوا يعاملونه كعمل متكامل على الرغم من تنوع سوره واختلافها فيما بينها من حيث الموضوعات والأساليب»،[2] فالمسألة إذن كانت تثير صراعا قبل أن ينعقد هذا الإجماع!

ولا يختلف كثيرا رأي طيب التزيني في المسألة، حيث إنه حاول تفسير "الصمت" الذي يكتنف مسألة اختراق المتن القرآني رغم الأدلة المثبتة لوقوعه، بإجماع كل الأوساط الإسلامية تقريبا على الإقرار بأساس وحيد للنص القرآني، وهو الإجماع الذي تحقق في القرن الحادي عشر بعد صراعات مريرة مما منحه قيمة عقدية حاسمة، لكن دون مطابقة وثائقية تاريخية تامة.[3]

---

1 أركون، القرآن من التفسير، ص 113_114.

2 تعليق هاشم صالح على فكرة محمد أركون في كتاب القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني: ص 114.

3 التزيني، النص القرآني، 390/5

فما حقيقة هذه الدعاوى، وما الذي حصل في هذه القرون؟ وما حقيقة الإجماع المنعقد بين السنة والشيعة على المتن القرآني؟

الحقيقة أن هذه الشبهة يكتنفها بعض الغموض، إذ إن مروجي هذه الشبهة لا يفصلون في المقصود منها على وجه التحديد، وإنما قصارى ما يفعلون أنهم ينقلون لنا إجماعا بين السنة والشيعة حصل في هذه الفترة بعد صراعات مريرة حول النص القرآني!

غير أن التأمل قليلا في مواقف هؤلاء يجعلنا نصل إلى منشأ الشبهة وأصلها، وقد أسعفنا في ذلك إحالة طيب تزيني على كتاب "الإسلام" للمستشرق هنري ماسيه للتعرف على المقصود على وجه التحديد بهذا الإجماع الذي تم بعد صراعات مريرة، فنجد أن الأمر يتعلق بالقراءات القرآنية، وتسبيع السبعة، ونورد هنا مقطعا من كلام ماسيه لتتضح حقيقة الأمر أكثر، يقول: «وانتهوا في القرن العاشر الميلادي، وبعد شيء من التردد، إلى أن يضعوا نهائيا أساس النص الرسمي مستندا إلى حكم سبعة علماء مشهورين أضيف إلى كل منهم اثنان من القراء المجربين. وهذا اختيار تحكمي إلا أنه أوقف المجادلات. وفي القرن الحادي عشر اعترف بحكمهم هذا تدريجيا».[1]

وتسعفنا نفس الإحالة أيضا لنقول أن هذا هو نفسه الذي عناه أركون على اعتبار أنه قرر فكرة الإجماع حول تمام النص القرآني في هذه الفترة دون إحالة إلى مصدر خبره هذا،[2] ويؤكد هذا ما قاله في كتابه "قراءات في القرآن"، وذلك في معرض انتقاده لكتاب الإتقان لجلال الدين السيوطي، حيث إنه عاب عليه عدم ذكره لابن مجاهد إلا

---

1 ماسيه، الإسلام، ص 109_110.

2 من المسائل التي تُصعِّب التعامل مع فكر محمد أركون تناثر موقفه في الموضوع الواحد في مؤلفات عديدة، فتجد في كل مؤلف إشارات خاطفة وغامضة في كثير من الأحيان، مما يحتم على الباحث التنقيب في كثير من مؤلفاته ليحدد التصور العام لأركون، وهو ما حصل في هذه المسألة بحيث تمت العودة إلى أربعة من مؤلفاته لمعرفة حقيقة تصوره لما حصل في القرن الرابع الهجري، وقد استفدت من بعض إحالات الدكتور الحسن العباقي على بعض هذه المؤلفات، في كتابه وذلك في القرآن الكريم والقراءة الحداثية: ص 129 وما بعدها.

في موضع واحد ولا علاقة لما ذكره بإصلاحه الكبير الذي قام به تجاه النص القرآني، والذي تم بموجبه التثبيت النهائي للنص القرآني بعد حلقات متتالية من الصراع،[1] أضف إلى كلامه هذا ما قرره بشأن وجود حركات معارضة داخلية في الإسلام على النص القرآني، فكان من نماذج هذه المعارضة اثنان من القضاة اللذان أدانتهما السلطة العباسية في القرن الرابع الهجري لأنهما احتجا على بعض قراءات النص الرسمي المشكل،[2] فالأمر يتعلق حسب أركون إذن بمرحلتين، ففي عهد الخليفة عثمان تم تشكل المصحف، وفي القرن الرابع الهجري تم التثبيت النهائي له، وما بين التشكل والتثبت مناقشات طويلة وصراعات عنيفة لم تحسم إلا بالإجماع المزعوم! .[3]

وقد توقف حسن العباقي عند دعوى أركون في هذا الأمر، وتوصل إلى أن كلام أركون في هذه المسألة شبيه بكلام المستشرق بلاشير، إلا أن الفرق يكمن في موضوع الكلام بحيث «إن المتأمل في أقوال بلاشير سيجدها مماثلة لنظيراتها التي افتتحت بها الحديث عن آراء أركون في قضية التدوين، وأهمها هنا هو القول الأخير الذي تحدث فيه على نص قانوني، لم يثبت إلا في منتصف القرن العاشر الميلادي، أي الفترة نفسها التي يجعلها أركون زمنا لنهاية تشكل "النص القرآني"إلا أن المتأمل في كلام بلاشير سيجده منصبا على موضوع آخر غير الذي اشتغل به أركون، إنه يتحدث عن القراءات القرآنية، لا عن تدوين القرآن، ولعل إدراك أركون للاختلاف الحاصل في موضوع الدراسة بينهما هو الذي دفعه إلى عدم الإحالة على مصدره فيما ذهب إليه، أو على الأقل محاولة تدعيم رأيه برأي أحد المستشرقين.[4]

---

1 أركون، قراءات في القرآن، ص65_66.

2 أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص289.

3 يقول محمد أركون: " النسخة الرسمية التي شكّلت في ظل الخليفة عثمان، والتي ثُبتت نهائيا بعد القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي" القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص 118_119. وانظر في نفس الكتاب كلامه عن إجماع أو اتفاق الطائفة الشيعية الإمامية والطائفة السنية حول صحة المصحف: ص 12. وانظر كلام الحسن العباقي حول تشكل المصحف وتثبيته عند أركون، القرآن والقراءة الحداثية، ص 131 وما بعدها.

4 العباقي، القرآن والقراءة الحداثية، ص 130.

بقي الحديث عن مسألة الصراعات المريرة بين السنة والشيعة على نص القرآن، فالباحث في المؤلفات التاريخية يجد أن القرن الرابع الهجري قد شهد كثيرا من حلقات الصراع بين الشيعة والسنة، واستمرت بعد القرن الرابع، غير أن الباحث في تاريخ هذه الصراعات يجد أنها ليست متعلقة بنص القرآن، أو بتشكله، اللّهم حادثة واحدة يمكن أن تتصل بالموضوع من أحد جهاته، وهي ما يتعلق بإخراج الشيعة لمصحف ابن مسعود ببغداد، وإحراق السنة له، وخلاصة الحادثة التي يرويها الشيعة والسنة معا، أنه في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة (398هـ) وقعت فتنة بين الشيعة والسنة .وهي حلقة من حلقات الفتن الكثيرة التي وقعت بين الطرفين، وسببها المباشر أن بعض الهاشمين قصد فقيه الشيعة أبا عبد الله محمد بن النعمان المعروف بابن المعلم أو الشيخ المفيد، فعرض له بالسب فثار أصحابه له، واستنفر أصحاب الكرخ وصاروا إلى دار القاضي أبي محمد الأكفاني وأبي حامد الإسفراييني، وجرت فتنة عظيمة طويلة، وأحضرت الشيعة مصحفا ذكروا أنه مصحف عبد الله بن مسعود ا ، وهو مخالف للمصاحف كلها، فجمع الأشراف والقضاة والفقهاء، وعرض المصحف عليهم فأشار أبو حامد الإسفراييني والفقهاء بتحريقه، ففعل ذلك بمحضر منهم، فغضب الشيعة من ذلك غضبا شديدا.[1]

ولعل الملاحظة الأبرز على هذه الواقعة تتعلق بزمنها؛ ذلك أنها حدثت في أواخر القرن الرابع الهجري، والإجماع المزعوم الذي يفترض أنه حصل بين الشيعة والسنة سيكون قبل هذا التاريخ، على اعتبار أن ابن مجاهد قد سبع السبعة قبل هذا التاريخ بكثير؛ لأن وفاته كانت في 324هـ، وبتسبيع السبعة تم التثبيت النهائي لنص المصحف حسب تعبير أركون، غير أن المتتبع للأحداث التاريخية يجد أن حلقات الصراع بين الشيعة والسنة استمرت، وأنها لم تكن تتعلق بنص القرآن، عدا هذه الواقعة التي أخرج فيها نص مصحف ابن مسعود كما زعمت الشيعة، هذا إلى جانب أن السبب

1 انظر: ابن الجوزي، المنتظم 15/59. وابن كثير، البداية والنهاية، 11/ 389. والذهبي، تاريخ الإسلام، 8/ 691. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 4/ 65. و الرباسي، تاريخ المراقد دائرة المعارف الحسينية، 3/27.28. والحسون، المجازر والتعصبات الطائفية، ص 99 وما بعدها.

المباشر في هذه الحادثة لم يكن نص المصحف الذي أخرج إنما كان تبعة له، فكما مر أن سب الشيخ المفيد كان أول ما أشعل الشرارة، ثم بعدها أخرج نص المصحف الذي أحرق بفتيا أبي حامد الإسفرايني، ولا يمكن أن يتجاوز هنا موقف الشيخ المفيد من القرآن وتحريفه، كونه يعتبر من نفاة التحريف، فيقول في أوائل المقالات عن الزيادة والنقصان في القرآن:« وأما النقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه، (...) وقد قال جماعة من أهل الإمامة أنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن حذف ما كان مثبتا في مصحف أمير المؤمنين (ع) من تأويله وتفسير معانيه (...) وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب. وأما الزيادة فيه فمقطوع على فسادها.».[1]

وعلى كل فإن المصحف المنسوب لابن مسعود الذي أخرجه الشيعة سواء كان حقيقة له أم لا، فإنه ليس بضائر موثوقية نقل القرآن، فنسخة ابن مسعود لا تعدو أن تكون نسخة شخصية له، وقد فصلنا الحديث في المبحث السابق عن الفروق الكامنة بين مصحف عثمان والمصاحف الشخصية للصحابة.

أما عن فتيا أبي حامد فما كانت إلا استصحابا لصنيع عثمان بالمصاحف لما أحرقها خشية الفتنة، والحق أن هذه الحادثة تؤكد جدوى صنيع عثمان، فإن إخراج هذا المصحف أحدث فتنة حينها، وهي الفتنة التي أراد عثمان أن يقطع جذورها مبكرا.

وفي نفس السياق فإن المتتبع لتاريخ مقولة تحريف القرآن، والتي تنسب إلى بعض طوائف الشيعة، يجد أن القرن الرابع كان قرن اشتهار المقولة لا قرن الإجماع على نص المصحف كما يدعى، ومما يدل على ذلك أن كتاب الكافي للكليني يعتبر من أهم مظان روايات التحريف عند الشيعة،[2] وقد ألف في القرن الرابع، وعليه فإن القرن الرابع سيكون قرن المناقشات حول قضية التحريف في القرآن، فنجد تبعا لذلك عدد من المؤلفات التي ألفت في هذه القرن ترد على الشيعة في مقولتهم، فمن ذلك الانتصار

1 المفيد، أوائل المقالات، ص 82.81.

2 انظر بعض الروايات عند الكليني، الكافي، كتب فضل القرآن، باب النوادر، 350/2.

لنقل القرآن للإمام الباقلاني، كما نجد القاضي عبد الجبار قد خصص فصلا في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل بعنوان: " فصل في بطلان طعنهم في القرآن من حيث الزيادة والنقصان والتحريف والتغيير"، [1] للرد على الشيعة في زعمهم بحصول التحريف في القرآن.

خاتمة:

بعد البحث في مقولة تأخر الإجماع على نص المصحف في عدد من الدراسات العصرانية يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

– الأحداث التاريخية التي تستند عليها الأطروحة العصرانية القائلة بتأخر الإجماع على نص المصحف أحداث هامشية في تاريخ القرآن.

– ما حصل من حرق للمصحف في ولاية مروان بن الحكم لا يتعدى ان يكون اجراء احترازيا من الفتنة، ويتعلق أساسا بمصحف أبي بكر لا بمصحف عثمان؛ ومصحف أبي بكر كان مصحفا جمع فيه القرآن خشية ضياعه بضياع حفاظه. فلما جمع القرآن ثانية في عهد عثمان تحقق القصد من جمع أبي بكر، بل إنه تحقق بصيغة أوكد من ذي قبل فقد ألفت لجنة الجمع نسخا متعددة من المصاحف وأرسلت إلى الأمصار فتوحدت نسخ المصحف بين المسلمين.

– القول بحصول الإجماع في القرن الرابع الهجري قول مبهم عند القائلين به، وما يمكن أن يتمسك به من أحداث في هذا القرن لا يرقى دليلا على ذلك، فأما تسبيع ابن مجاهد فيتعلق بالقرآن نصا مقروءا لا مكتوبا والفرق كبير بين الأمرين. وأما ما سجلته بعض الروايات التاريخية من الصراعات الشيعية السنية فلم يكن الإجماع على نص المصحف مما خرجت به إحداها. فضلا عن اشتهار القرن الرابع بقول بعض الشيعة بحصول التحريف في نص المصحف، فأنى للقرن الرابع أن يكون قرن الإجماع على المصحف بين الشيعة والسنة؟!

1 القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 384/16.

– دعوى تأخر الإجماع على النص القرآني إلى ما بعد الجمع العثماني دعوى باطلة، لأنها دعوى قائمة على تأويل تعسفي لبعض الاحداث التاريخية، فما حصل في ولاية مروان ابن الحكم، أو الذي حصل في القرن الرابع الهجري، لا يقوى أن يكون دليلا على مسألة مركزية ومهمة في تاريخ المصحف وهو "الإجماع" عليه خصوصا أن هذه الأحداث المذكورة في عدد من الكتابات العصرانية أحداث لا يعرفها إلا المتخصص، ومسألة جوهرية كمسألة الإجماع على نص المصحف لا يمكن أن تتعلق بحدث هامشي في التاريخ. في حين أن حدث إجماع المسلمين على نص القرآن في عهد عثمان أمر مشهور، وتعضده روايات كثيرة ومن أطراف متعددة.

– المتأمل في دعوى تأخر الإجماع على نص المصحف يجدها إفرازا لأصل فكري تنطلق منه كثير من الدراسات العصرانية وهو دعوى التماثل بين القرآن والتوراة والإنجيل. فأرادت عدد من الدراسات إسقاط ما حصل في تاريخ العهدين القديم والجديد على تاريخ القرآن، ويتعلق الأمر بالجدالات والصراعات التي حصلت في تاريخيهما من أجل إقرار القانوني من المنحول منها، وتبعا لذلك تجعل هذه الكتب الثلاثة في نفس الرتبة من حيث التاريخ وما يترتب على ذلك من تساو في الموثوقية.

أما التوصيات التي خرج بها البحث فتتمثل في:

البحث في المحركات الفكرية لشبه العصرانيين بشأن تاريخ القرآن، ذلك أن رد ذات الشبهة لا يكفي لوقف سيل الطعون، وبالمقابل فإن معرفة أصل القول ومنشئه يمكن من تقويض الشبهة بإبطال أصلها.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن أبي داوود، المصاحف، تح محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، ط2، 2002.

2. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تح محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط1

3. ابن النديم، الفهرست، تح إبراهيم رمضان، دار المعرفة، ط2.

4. ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح إحسان عباس، دار صادر، ط1.

5. ابن عقيل، الواضح في أصول الفقه، لابن عقيل، تح عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1999.

6. ابن كثير، البداية والنهاية، تح علي شيري، ط إحياء التراث، ط1.

7. ابن كثير، فضائل القرآن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى.

8. أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.

9. أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

10. أركون، قراءات في القرآن، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2017.

11. أركون، قضايا نقد العقل الديني، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د ط.

12. الآمدي، أبكار الأفكار، تح أحمد المهدي، دار والوثائق والكتب القومية، القاهرة، ط3.

13. الباقلاني، الانتصار للقرآن، تح محمد عصام القضاة، دار الفتح، بيروت، ط1، 2001.

14. البخاري، صحيح البخاري، تح محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

15. التزيني طيب النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، دار الينابيع، طبعة 1997.

16. الحسون فارس، المجازر والتعصبات الطائفية في عهد الشيخ المفيد، مركز الأبحاث العقدية، ط1.

17. الذهبي، تاريخ الإسلام، تح بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1.

18. الرباسي محمد صادق، تاريخ المراقد دائرة المعارف الحسينية، المركز الحسيني للدراسات ط3.

19. الزنيدي لعبد الرحمن، العصرانية في حياتنا الاجتماعية، دار المسلم، ط1، 1994.

20. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.

21. السليني الراضوي نائلة، تاريخية التفسير القرآني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2002.

22. شاهين عبد الصبور، تاريخ القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3، 2007.

23. الشرفيع بد المجيد، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، دار الطليعة بيروت، الطبعة الثانية، 2008

24. الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ت إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط 1، 1413.

25. الطيار مساعد، المحرر في علوم القرآن، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة الثانية.

26. العباقي، القرآن الكريم والقراءة الحداثية: دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون"، دار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول، 2009.

27. القاسم بن سلام، فضائل القرآن، تح مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، ط1، 1995.

28. القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1960/

29. الكليني، الكافي، منشورات الفجر، لبنان، ط1، 2007.

30. ماسيه هنري، الإسلام، ترجمة بهيج شعبان، علق عليه وقدم له الدكتور مصطفى الرافعي والشيخ جواد مغنية، منشورات عويدات، بيروت-باريس، الطبعة الثالثة، 1988.

31. الناصر محمد، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب مكتبة الكوثر، ط1.

32. الناصري فاطمة الزهراء، القراءة الحداثية للنص القرآني، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

33. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، ط6، 1995.